obeikandl.com

الفصل السادس

الخدمات الاجتماعية ورعاية الدولة

الجزء الثاني:

دولة الرعاية الاجتماعية:

الفصل السادس:

الخدمات الاجتماعية ورعاية الدولة:

موجز

الخدمات الاجتماعية هي المؤسسات الاجتماعية المتقدمة لتوفير شروط تلك التبعية التي هي معترف بها المسؤوليات الجماعية. ويستند دولة الرعاية في اعتراف بالتبعية كعنصر طبيعي في العلاقات الاجتماعية. من الناحية النظرية، دولة الرفاه يوفر الحماية لجميع المواطنين بأفضل مستوى ممكن. في الممارسة العملية، على الرغم من دول الرفاه تتحدد تاريخيا، لا بقربها إلى مثالية. وقد تقدم الدولة خدمات، بقدر ما يتم قبول تدخل الدولة بشرعية، ولكن دور الدولة المعقدة؛ هي تشرف أيضا على توفير الرعاية في المجتمع بأسره، تنظيم، والتكليف، وحفز ودعم قنوات بديلة لرعاية الحكم.

طبيعة الخدمة الاجتماعية:

فكرة الخدمات الاجتماعية يستخدم تقليديا بطريقة ضيقة إلى حد ما. المجالات الرئيسية التي عادة ما يشار إليه بالرعاية الطبية، والضمان الاجتماعي، والسكن والتعليم والعمل الاجتماعي. وقال (تيتمس 1955) في مقال المنوي أن هذا النهج تقييدية للغاية، وأن يؤدي إلى عدم الاتساق في الطريق الذي يناقش فيه الرفاه. أن اثنين من الأمثلة المعاصرة لهذا نوع شيء أنه تمت كتابة حول الدعم الحكومي للمستأجرين الخدمات الاجتماعية، لكن ليست إعانات للشاغلين؛ خلق فرص العمل خدمة اجتماعية، ولكن ليس تنظيم وإعانة والسيطرة الاقتصادية للصناعة النهوض بالعمالة. ويبدو أن استخدام المصطلحات إلى حد ما التعسفي.

وتتميز الخدمات الاجتماعية أقل بما يفعلونه من الطريقة التي تفعل ذلك. في المقام الأول، الخدمات الاجتماعية يجب أن تكون أنشطة المنظمة. ويمكن توفير الرعاية الاجتماعية غير الرسمية؛ الكثير من الرعاية التي تقدمها أسرة يصبح خدمات الاجتماعية

عندما أنه استولى وكالة الرعاية الاجتماعية. خدمة الاجتماعية طوعية أكثر من العمل الذي أنجزه متطوع، أو جاره مفيدة؛ يعني الرعاية الاجتماعية توفير تديرها طوعي المنظمة.

وثانيا، الخدمات الاجتماعية إعادة التوزيع ، أي الناس الذين يدفعون ليست نفس الناس الذين يستفيدون. العديد من المهن والخدمات تشمل الأنشطة التي يمكن أن تكون الخدمات الاجتماعية؛ في سياق مختلف محلات البقالة والمحاسبين وأصحاب الفنادق هي الأمثلة الممكنة. ومع ذلك، هذا النوع من الخدمات ليست الاجتماعية، خلافا لبعض المخططات الأخرى التي قد تبدو للوهلة الأولى أن تكون مماثلة مثل وجبات على عجلات، ورعاية حقوق المشورة أو البيوت السكنية المسنين.

وهناك بعض الأنشطة المنظمة التي هي اجتماعية وإعادة التوزيع، ولكن لم تصنف ك الخدمات الاجتماعية. أنهم عادة ما يشار إلى خدمات العامة. أنها تشمل الشرطة، والجيش، والطرق، ورفض جمع والحدائق وغيرها الكثير. وهي الخدمات الجماعية التي تعود بالنفع المجتمع بأسره (من حيث المبدأ). وبطبيعة الحال، هي نفسها، يمكن أن يقال عن كثير من الخدمات الاجتماعية. الخدمات الصحية والتعليم توفر تغطية عالمية ومن المحتمل أن يستخدمها الجميع تقريبا في بعض الوقت. وجود شبكة أمان في الضمان الاجتماعي–من المهد إلى اللحد، من الناحية النظرية أن لم يكن دائماً في الممارسة العملية–هو الطمأنينة للناس أكثر مما سوف تجد نفسها في الواقع صعوبات مالية. ثم، قد يكون التمييز بين الخدمات العامة والاجتماعية الصعبة للمحافظة. الإسكان العام، وعلى سبيل المثال، هو فكر كخدمة اجتماعية، والمكتبات خدمة عامة. ولكن على حد سواء وترد علنا؛ كلا يستفيد الأفراد الذين يستخدمونها على حساب الآخرين.

في جزء منه، هو جعل التمييز بسبب الخدمات الاجتماعية وظيفة متبقية–يتصرف كشبكة أمان عندما تفشل الطرق الأخرى. Eyden يحدد خدمة اجتماعية بمؤسسة اجتماعية التي وضعت لتلبية الاحتياجات الشخصية لأفراد المجتمع غير كافية أو الوفاء على نحو فعال بالفرد من بلده أو الموارد لأسرته أو باهتمامات تجارية أو صناعية. (في بيرن، بادفيلد، ١٩٧٨، ص ١)

وهذا يعني، أولاً، أن الخدمات الاجتماعية تستجيب لمشاكل الأفراد، والثانية، أن يفعلوا ذلك إلا عندما فشلت الطرق الأخرى. في كلا المجالين، وهذا يبدو محدودا للغاية. الخدمات

الاجتماعية لا تعني فقط بالأفراد: كما أنها توفر للأسر والجماعات والمجتمعات المحلية. وقد تكون المقدمة، مثل الخدمات الصحية أو التعليم البريطاني، دون اعتبار للموارد الأخرى التي قد يكون لدى الناس.

ومع ذلك، حقيقة أن الخدمات الاجتماعية ويرد في بعض الأحيان بهذه الطريقة يساعد على تفسير الفرق بين الخدمات الاجتماعية والعامة. الفرق يكمن في الطريق ونحن ننظر المستلمين. Titmuss يشير إلى الدول التبعية التي هي معترف بها المسؤوليات الجماعية. (a١٩٥٥، pp.42–43) وتشمل هذه الإصابة، والمرض والعجز، والشيخوخة، الطفولة، الأمومة والبطالة. الرعاية الطبية خدمة اجتماعية نظراً لأنها تتعامل مع المرض؛ التعليم، مع الأطفال؛ الضمان الاجتماعي، ومع الفقر والبطالة والشيخوخة. الفرق بين الإسكان والمكتبات أننا تصنيف المستأجرين العامة ك التابعة دون تطبيق المصطلح لمستخدمي المكتبة.

في نواح كثيرة، هو هذا التمييز غير عقلانية. الوقاية من المرض صحة البيئة إذا كان ينطوي على مراقبة النظافة في المطاعم، و الرعاية الطبية إذا كان الناس الحصول على تطعيم ضد العدوى. ظاهر الأمر، اعتماداً على الناس إذا كانوا يتقاضون هامة من السلع أو الخدمات التي يحتاجون إليها، والتي هي إلى حد كبير يدفعها للآخرين. ولكن جمع القمامة والمجاري، وإضاءة الشوارع والطرق ضرورية كلها إلى حد ما، يستفيد الأفراد ويدفعها لدافعي الضرائب أو دافعي الضرائب، ليس بالضرورة الأشخاص الذين يستخدمونها. المستفيدين الخدمات العامة قد جعلت أيضا مساهمة من خلال الخاصة بهم والضرائب؛ ولكن حتى الأشخاص العاطلين عن العمل دفع التبرعات "إعانة البطالة". الفرق على ما يبدو أن الخدمات العامة تعتبر الموارد الجماعية، فيها أفراد نصيب الجمهور. وتعتبر الخدمات الاجتماعية، خطأ أو صواباً، كوسيلة لنقل الموارد إلى الناس الذين يعتمدون. وهذا يعني ضمناً أن المستلمين تحت طائلة اعتبار الكائنات للإغاثة، بدلاً من المشاركين متساوية في المجتمع.

دولة الرعاية الاجتماعية:

دولة الرعاية هو دولة التي تفيد مواطنيها وفقا لمجموعة معينة من المبادئ، من المهد إلى اللحد". قاعة كتب ما يلي:

أن السمة المميزة لدولة الرعاية الاجتماعية هو الافتراض بالمجتمع، من خلال الدولة، المسؤولية عن توفير الوسائل موجبة جميع أعضائها يمكن أن تصل إلى الحد الأدنى من معايير الصحة والأمن الاقتصادي وحضارية المعيشة، ويمكن مشاركة وفقا لقدراتهم في تراثه الاجتماعي والثقافي. (استشهد أعرب فوردر، ١٩٧٤، p.2)

ولكن وضع معايير الحد الأدنى لا يكفي. وتقترح وجود حد أدنى إلا أن وجود شبكة أمان لأي شخص يقع تحت مستوى معين–مفهوم متبقية للرعاية الاجتماعية–ويستتبع الوعد بدولة رفاه أكثر من هذا. بريجس يبين الطرق الثلاثة التي تؤثر على دولة الرفاه العلاقات الاجتماعية:

الأول بضمان الأفراد والأسر الحد أدنى لدخل بغض النظر عن القيمة السوقية لعملهم، أو ممتلكاتهم. الثانية بتضييق مدى انعدام الأمن بتمكين الأفراد والأسر على تلبية بعض "الطوارئ الاجتماعية" (على سبيل المثال المرض والشيخوخة والبطالة) وإلا تؤدي إلى أزمة فردية أو عائلية، والثالثة، بضمان توفير جميع المواطنين دون تمييز لحالة أو فئة أفضل المعايير المتاحة فيما يتعلق بنطاق معين متفق عليه للخدمات الاجتماعية. (١٩٦١، pp.228–230)

في المرحلة الأولى من هذه المعايير، هناك افتراض اقتصاد السوق. والثاني يشدد على فكرة خدمة اجتماعية كمسؤولية جماعية. وعلى الرغم من هذه الظروف اللازمة، هو المعيار الثالث الذي تميز بنشاط دولة الرعاية من أنواع أخرى من توفير الرعاية الاجتماعية. فهو يجعل نقطتين. واحد أن هذه الخدمة بأفضل مستوى ممكن. والآخر هو مبدأ العالمية، أن الخدمات يجب أن تشمل الجميع. وكان هذا المبدأ المركزي للمؤسسة "الدولة الرعاية البريطانية"، ممثلا في دائرة الصحة الوطنية وتقرير بيفيردج. وصف المجتمعات الأخرى بأنها دول الرفاه–مثل السويد (ويلسون، ١٩٧٩)، أو حتى في الولايات المتحدة (تراتنير، ١٩٧٤)– تعتمد الجودة على ربما أكثر من الطابع العالمي. المصطلح قد حان لتطبيق المزيد من الجهود لتوفير الرعاية الاجتماعية في الممارسة العملية من بالمثل، ومن الصعب وصف

بريطانيا كدولة الرعاية الاجتماعية دون قبول الآخرين خدمات الرعاية الاجتماعية التي معادلة أو متفوقة.

ويحدد مبدأ العالمية دولة الرفاه كثيرا مع فكرة الخدمات العامة، بدلاً من أن الخدمات الاجتماعية التقليدية. وهذا ما يميز دولة الرفاه من قانون الفقراء قبل ذلك. قبل عام ١٩٤٨، كانت الخدمات المتبقية في المقام الأول–شبكة أمان للأقلية غير قادر على التعامل في مجتمع تنافسي. وبعد عام ١٩٤٨، أصبحت الخدمات المؤسسية. ويستند نموذج الرعاية المؤسسية رأي أن معظم الناس من المحتمل أن يكون هناك حاجة لخدمات الرعاية الاجتماعية في وقت ما في حياتهم، وأن من مسؤولية اجتماعية لتوفير لحالات الطوارئ. التبعية تصبح جزءا مقبولاً من الحياة الاجتماعية.

على الرغم من أن كثيرا ما تمثل نماذج المتبقية والمؤسسية الأضداد طوران، مهامهم على نحو فعال أساسا مشابهة جداً . ويرتبط الرعاية المتبقية مع الأنشطة التي علاج أو حماية الفرد؛ ولكن ذلك هو الرعاية المؤسسية. أما نموذج يمكن أن يقال أن الإيثار أو الإنسانية؛ أما يجوز اعتبار أن دالة ينافي. وربما يكون هو الرعاية المتبقية أكثر المرتبطة بأفكار للسيطرة الاجتماعية، الرعاية الاجتماعية المؤسسية مع الأهداف الإنمائية للرعاية الاجتماعية؛ ولكن هناك تدابير المتبقية التي لها مهام إنمائية، مثل "بدلات الصيانة التعليمية" لمساعدة الأطفال في الأسر الفقيرة على البقاء في المدرسة، والتدابير المؤسسية التي لها جوانب الرقابة الاجتماعية، مثل الالتحاق بالمدارس. لا يوجد الضرورية فرق في النهج الذي تتبعه في نماذج مختلفة. غير أنها تتميز بأساليبها أو وظائفها، ولكن بنواياهم تجاه الشعب التي تخدمها. دولة الرعاية قد يكون المستنير بالتزام أخلاقي مساعدة جميع مواطنيها، ولكن هذا أساس مبهمة جداً لتشكيل السياسات أو اتخاذ قرار بشأن الخدمات في الممارسة العملية.

دول الرعاية الاجتماعية:

ثوينيس يحدد دولة الرعاية الاجتماعية كنموذج للمجتمع تتميز بنظام للرعاية ترعاها الحكومة الديمقراطية على أسس جديدة وتقديم ضمان للرعاية الاجتماعية الجماعية للمواطنين بالتزامن مع الحفاظ على النظام الرأسمالي للإنتاج. (١٩٦٦ م-١٢٥)

مثل ثوينيس، مارشال (١٩٨١) أيضا يمثل رعاية الدولة كجزء من مجتمع معقد، متحالفة مع اقتصاد سوق رأسمالي وهيكل سياسي ديمقراطي. وتشمل البلدان التي تندرج تحت هذه الفئة بريطانيا والولايات المتحدة، وأستراليا، ونيوزيلندا، ومعظم البلدان في أوروبا الغربية والشمالية. وتشمل البلدان التي لا تشبه من الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، لأنها ليست ديمقراطية أو الرأسمالي.

وصف مارشال الديمقراطية رأسمالية الرفاه يستند إلى نوع مثالي للمجتمع. نوع مثالي هو نموذج، الذي حقيقة قد أو قد لا تتوافق. هذا النوع من التفسير مفيد، لأنه يبرز بعض السمات الأساسية، ولكن يمكن أن تكون مضللة في بعض النواحي. لشيء واحد، فإنه يتضمن المعايير التي قابلة للنقاش؛ هل هناك أي سبب جوهري لماذا ينبغي أن تكون دولة الرفاه الرأسمالية؟ لآخر، فشل النموذج كما قد عرضت عليه للإشارة إلى أنواع أخرى من المقارنة. أنه يستبعد، لأغراض هذه الحجة، عدة الخصائص المميزة الهامة لدولة الرفاه، بما في ذلك عالمية أو الجماعية، أو تركيز على الحرية الإيجابية. لا يبطل هذه الإغفالات الأفكار لمارشال، ولكن أثر الاستبعاد للإشارة إلى أنواع مختلفة من المقارنات من الآخرين التي قد بذلت. الولايات المتحدة قد تتشابه دول الرفاه في بعض النواحي، لكن من المشكوك فيه ما إذا كان سيتم إدراجه صالحاً أي أكثر أو سيكون من المناسب من إدراج الاتحاد السوفياتي. نموذجا مثاليا مختلفة، مع التركيز على الجماعية وتدخل الدولة وعالمية، وقد تبين الرعاية الاجتماعية الدولة في ضوء مختلف جداً، وضع بريطانيا في فئة مع الكتلة الشرقية. كلا النموذجين تسليط الضوء على جوانب معينة من دولة الرعاية الاجتماعية؛ وكلاهما وفيا لدرجة معينة؛ ولكن على قدم المساواة، سواء منهم إعطاء إلا جزءا من الصورة الكلية.

في الفلسفة، ووصف الكائنات بالنظر في خصائصها الأساسية إلى حد كبير تم التخلي عن صالح نوع مختلف من الحجة: فكرة فيتجنشتاين تشابه الأسرة. إذا اسم ينطبق

على شيء، فليس بسبب أنه يمكن مقارنته بنموذج، ولكن نظراً لأنه يشبه الأشياء الأخرى التي تشكل نوعا من المجموعة. أسرة مجموعة من الظروف المترابطة. الفرق بين هاتين الطريقتين خفية، ولكنها مهمة. إذا كان A، B و C يمكن مقارنتها بنوع مثالية د، أنها سوف تعقد ليكون أساسا نفس. ولكن قد تكون النواحي فيها أنها تشبه د مختلفة؛ لا يعني أن A, B و C مثل د أن يشبه ألف أو باء أو جيم والمشكلة مع نموذج idealised أن فإنه يمكن بناؤها بحيث تشمل ميزات أ، ب وج حتى وأن كانت لديهم علاقة ضئيلة ببعضها البعض عندما يتم مقارنة مباشرة.

أيضا قد لا يكون أعضاء من الأسرة كثير مشتركة مباشرة في هناك الأقارب البعيدة، أعضاء في الحافة من مجموعات مختلفة–ولكن حددوا كأعضاء بأوجه التشابه الفعلية والعلاقات بينها. استخدام الكلمات لوصف الكائنات يعتمد على الطريقة التي ينظر إلى الواقع والتفسير على مجموعة متنوعة من العلاقات.

إشارة إلى أسرة يساعد دول الرفاه، وأعتقد، للالتفاف على بعض المشاكل. يعتمد عضوية الأسرة ليس كثيرا على ثلاثة أو أربعة خصائصها المميزة على أنماط التشابه القائم، أولاً، أعرب عن المبادئ والتنفيذ العملي، وثانيا، تحديد الهوية التاريخية مع الأسرة. عروض جونز، مع الاعتذار للتبسيط، القلم–صور قليلة الدول مع نهج مختلفة على "رأسمالية الرفاه".

الشكل ٦.١: أنماط رأسمالية الرفاه (جونز، ١٩٨٥، م–٨٢)

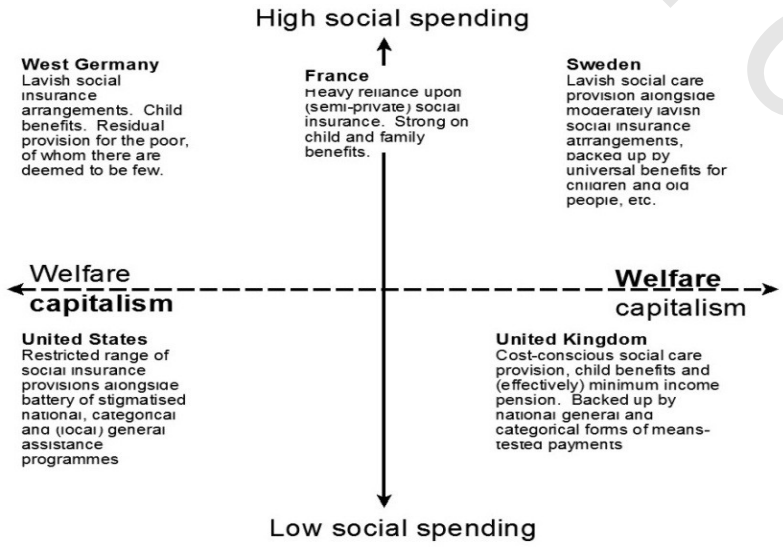

لست متأكداً من ذلك، وعلى هذا الأساس، بالضبط ما هي البلدان التي ينبغي إدراجها كدول الرعاية الاجتماعية؛ الأسرة ربما يشمل بريطانيا والسويد، وربما باستثناء الولايات المتحدة، ولكن أقول حتى هذا كثير حقاً يتطلب بدلاً من مزيد من المعلومات حول نظم الرعاية الاجتماعية في مختلف البلدان. وهذا يبين كل من مزايا وعيوب نهج قائم على الأسرة تشابه؛ قد يكون أقل فعالية في قضايا نقاشنا إلى تفسيرات ملائمة، بل أنها أيضا أكثر دقيقة.

مفاهيم دولة الرفاه بقوة تضرب بجذورها في التاريخ، وترتبط خاصة بتنمية دولة الرفاهية في بريطانيا. عندما ثوينيس يشير إلى الرعاية وضعت على أسس جديدة، ويشير إلى المؤسسة تدرك دولة الرفاه العام البريطاني في عام ١٩٤٨. وهناك خطر من الخلط بين المثل العليا مع الواقع. روبسون يأخذ المسألة بوصف ثوينيس لدولة الرعاية الاجتماعية كشكل من أشكال المجتمع.

> دولة الرفاه ومجتمع رفاه مترادفة لا حال من الأحوال. في الواقع، بعض من أخطر الصعوبات التي نواجهها يرجع ذلك إلى حقيقة أن نحاول أن تكون دولة بدون مجتمع رفاه. (١٩٧٦، p.11)

هو التشديد على هذه النقطة بالمشاكل التي سلط عليها الضوء في الفصل ٣. Titmuss، الحجج التي يمكن اعتبار قضية من أجل مجتمع رفاهية، واعترضت على فكرة دولة الرعاية تماما (١٩٦٨، ch.11). أنه يكره الرضا مصطلح مستوحاة–الاعتقاد بأنها تحل جميع المشاكل–والقومية الصغيرة التي يبدو أنها تشجع، بتركيز الاهتمام على الرعاية الاجتماعية في بلد واحد بدلاً من دوليا. ولكن بالإضافة إلى ذلك، قال أنه يرى أن الفكرة يميل إلى تجاهل الفكرة الأساسية للتكاليف. في حالة زيادة رفاهية بعض الناس، ستقل ربما رفاه الآخرين. لا تفيد دولة الرفاهة الجميع، إذا نحن نعني بأن كل فرد. ويستفيد الجميع بقدر ما هم أفراد المجتمع، ولكن على حدة، أو كالأعضاء في جماعات معينة، قد تلحق بمصالحهم.

الدولة والرعاية الاجتماعية:

الدولة، علما بن وبيترز، عادة مكتوبة كما لو أنها موجودة فعلا (١٩٥٩، pp.252–253). ولكن الدولة لا مادة من تلقاء نفسها؛ لا يمكن التفكير، أو العمل. هو اسم مرفقة بمجموعة من الأنشطة التي يضطلع بها الشعب في مجموعة متنوعة من الإعدادات التي نفسر كهيكل موحد. رافاييل (١٩٧٦، ch.2) يصف الحالة كجمعية، تتميز عن غيرها بالعديد من الخصائص. فقد الولاية القضائية العالمية بين الحدود الإقليمية؛ وأومنيكومبيتينت. أنه يمثل أيضا كهيئة ذات سلطة عليا. برقي وتعرف الدولة باعتبارها هيكل مؤسسي الذين الابتدائية ودالة مميزة هو الحفاظ على السلطة في وحدة إقليمية معينة. (١٩٧٩، ص ١)

السلطة ليس نفس الشيء مثل السلطة القسرية. يعني السلطة الشرعية؛ وهذا يعني ليس فقط أن الدولة السيطرة علينا، ولكن أن له أساس أخلاقي للقيام بذلك. وهذه مسألة أهمية خاصة للرعاية الاجتماعية. إذا كنا نريد لتبرير تقديم خدمات الرعاية من الدولة على أساس معياري، من الضروري إيجاد سبب معيارية لماذا ينبغي لنا أن نقبل شرعية في هذا المجال، تظهر ليس فقط أن الرفاه مبررة أخلاقيا، ولكن أن يتم توفير الرعاية من الدولة. مشكلة الشرعية قد تم مؤطرة عادة بالفلاسفة السياسية كمسألة الالتزام–لماذا أنا تطيع الدولة؟ السؤال لماذا ينبغي تستفيد الدولة لي؟ هو الجانب الآخر لنفس العملة. سواء يتساءلون حول طبيعة وهدف الدولة فيما يتعلق بالفرد والمجتمع.

نهج التقليدي لمسألة الشرعية هي فكرة العقد الاجتماعي، واتفاق رسمي أدلى به الناس الذين يأتون معا من حالة الطبيعة لنموذج مجتمع، من أجل تحقيق بعض الغايات المطلوبة من قبل كل منهم. يجعل الفرد عقدا مع الآخرين يصبحوا جزءا من المجتمع. المجتمع بعقود مع حكومة، التي تم إعدادها من أجل القاعدة؛ ، ولذلك، تقع على الحكومة بموافقة الشعب أنه يحكم. وأخيراً، عقدا يرصد بين كل فرد الجديد ودولة–هو المجتمع والحكومة–ليصبح مواطنا. وهذا ليس المقصود الوصف تاريخي لكيف تتشكل الدول؛ والنهج الغاية مصطنعة. المجتمع، وليس العزلة، هو الوضع الطبيعي للجنس البشري، وتضع الحكومة مع المجتمع، ولا يكاد أي شخص لديه خيار لا يحكم. نقطة فكرة عقد اجتماعي ليس لدراسة الطريقة التي الأمور كما روسو بوضوح (١٧٦٢)، ولكن توفير أساس لما هو شرعي، وفي الماضي كانت الفكرة مهمة هائلة كتحد لشرعية الحكومات التي شكلت دون موافقة شعبية. أهمية هذا الرأي أن الإجراءات

التي تتخذها الحكومة وقد ينظر إليه على أنه وسيلة لتحقيق الغايات الاجتماعية. الدولة هي ببساطة إليه يمكن من خلالها الأشياء القيام به.

توفير الرعاية الاجتماعية، بهذا الاعتبار، ليس فقط وظيفة مشروعة من الحكومة؛ وهو جزء من السبب الأساسي لماذا ينبغي أن توجد الحكومة في كافة. فمن وربما أكثر إقناعاً القول بأن الدولة قد اكتسبت شرعية تاريخيا. بيرك، مشتركة مع نظريات العقد، ويعتقد أن الحكومة اختراع حكمه البشرية تقدم للبشرية يريد (عام ١٧٩٠، م-٧١)، ولكنه رأي العملية كنتيجة للتطور التاريخي التدريجي. مكاسب الدولة السلطة، يقول ودواركين (١٩٧٤)، نظراً لأن وكالة معينة تمارس القوة في المجتمع مكاسب الأسبقية على غيرها. هذا وكالة حماية المهيمنة يتطور إلى الدولة بسبب المزايا التي يقدم الناس؛ هذه المزايا جعله مقبولاً، ويصبح من الممكن للحصول على السلطة على أساس أن يتم قبول استخدام القوة. هذه العملية ما يعادل مباشرة الوصفة للمعايير الأخلاقية. نفس الحجة يمكن، بطبيعة الحال، أن يوسع ليشمل توفير الرعاية الاجتماعية، التي تطورت على مر الزمن، وأصبح مقبولاً إلى حد كبير في العملية.

إذا لم تكن موجودة الدولة، سيكون من الضروري أن نخترعها. برينان وفريدمان أن أشير، عن حق، وأعتقد أن أي نظرية أخلاقية بحتة للتوزيع يجب في نهاية المطاف إيداع في نظرية للمؤسسات التي من خلالها أخلاقيات التوزيعية تتحقق. (١٩٨١ م-٤١)

ويمكن القول بأن توفير الرعاية وسيلة للسعي إلى تحقيق مفهوم "الصالح العام". ولكن إذا لم يكن هناك مشتركة جيدة، يجب أن يكون هناك بعض طريقة لمحاولة تحقيق ذلك. يقول أولسون، من منظور اقتصادي، أن أي فرد الرشيد، تتابع دوافع المصلحة الذاتية، لديه أي حافز للإسهام في الصالح العام بعد نقطة معينة (١٩٧١، ch.1). هذه هي مشكلة رايدر الحرة. إذا كان لدى الأفراد كل خيار عن دفع تكاليف خدمة اجتماعية أم لا، قد يكون القرار العقلاني لكل السماح للآخرين بالقيام بذلك. مرة واحدة وقد بدأ هذا يحدث، التكلفة لأولئك الذين يدفعون سوف ترتفع؛ الحكم من المرجح أن تصبح مرهقة أكثر فأكثر كأقل وعدد أقل من الناس المساهمة، إلى النقطة حيث أنها لن تدفع للإطلاق. وهذا يعني أن الحوافز التي ستنشأ للأفراد على المساهمة، أو أنه ستكون هناك حاجة بعض الإكراه؛ واستخدام الإكراه وتدعو للتدخل من جانب تشكيلاً المشروعة السلطة.

ويقول عدد من النقاد أن سلطة الدولة يجب أن تكون محدودة. في المقام الأول، حتى لو الرعاية اللازمة، التوسع في الدولة بتوفير فإنه يحتمل أن تكون خطرة. حايك (١٩٤٤) تقبل الحاجة إلى توفير بعض الرعاية، ولكن ترى أن النمو للدولة تفضي حتما إلى الاستبداد. وثانيا، توفير الرعاية الاجتماعية قد تتعارض مع المبادئ الأخرى. إذا اعتمد نموذج فردي بشدة من الحرية والملكية، ثم تدخل الدولة لإعادة توزيع الموارد قد يعتبر تعديا على الحرية الشخصية. ودواركين يجادل إلا أن الحفاظ على النظام والتحكيم في المنازعات يمكن اعتبار الوظائف المناسبة الدولة: الدولة الحد الأدنى هو الدولة الأكثر شمولاً التي يمكن تبريرها. (١٩٧٤ م-١٤٩)

وهذا يقبل أن الدولة لديها بعض السلطة؛ وبدون ذلك، ستكون هذه الوظائف الحد الأدنى حتى لا مشروعة. ولكن عموما، الموقف في ودواركين يمكن تحصيلهما إلا إذا أعطيت الحرية الفردية هذه قيمة أن يبطل جميع المبادئ الأخرى التي تؤدي إلى توفير الرعاية الاجتماعية.

الاعتراض الرئيسي الثالث لتدخل الدولة أن الحال بالنسبة لحكم الدولة محاولات لتبرير الوسائل بالإشارة إلى ينتهي. الناس الذين ينتقد نشاط الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية، مثل سيلدون (١٩٧٧) وفريدمان (١٩٦٢)، القيام بذلك ليس بالضرورة لأنهم يختلفون مع فكرة الرعاية ولكن لأنهم يعتقدون أن يمكن تحقيق الأهداف أفضل بطرق أخرى. وسيطة لتوفير الدولة تقع على قدر على الأسئلة التجريبية كقضايا المبدأ.

شعبة الرعاية الاجتماعية:

مفهوم دولة الرعاية الاجتماعية، وفكرة الدولة كهيئة ذات سلطة عالمية داخل بلد ما، يستحضر صورة الدولة كمجموعة شاملة، وغير المقيد للمؤسسات. في الواقع، الحالة أكثر تعقيداً من ذلك. أنها غير صحيحة، وفي المجتمعات الصناعية جميعها تقريبا، أن الدولة تحتكر الحكم–حتى عندما يكون هناك محاولة لفرض مثل هذا احتكار (انظر رين و van جونستيرين، ١٩٨٤). وتعمل الدولة في سياق نظم مختلفة لتوفير الرعاية الاجتماعية.

تيتمس (1955) ووصف ثلاثة أشكال رئيسية من دائرة الرعاية الاجتماعية: الاجتماعية والمالية والمهنية. الأول والثاني هي التي تقدمها الدولة؛ والثالث القطاع الخاص. الاجتماعية يغطي منطقة تعتبر عادة في نطاق الخدمات الاجتماعية–أساسا توفير الدولة للخدمات المباشرة. المالية الرعاية هو العملية التي من خلالها يستفيد الناس من النقوش الضرائب، بعدم خضوعها للضريبة عند البعض الآخر. واهتمامات الرعاية المهنية الفوائد نظراً لسبب احتلال الفرد أو العمالة. Titmuss يقدم هذا التصنيف كما لو كان وصف كامل للرعاية الخدمات: الآن يمكن تصنيف جميع التدخلات الجماعية لتلبية احتياجات معينة للفرد و/أو لخدمة المصالح الأوسع للمجتمع على نطاق واسع في ثلاث فئات رئيسية من الرعاية الاجتماعية... (a١٩٥٥، م–٤٢)

كوصف للمنظمة للرعاية الاجتماعية، ومع ذلك، قد نموذجه أوجه القصور الهامة. أنه يستثني القطاع التطوعي، وقطاع غير الرسمي–إعادة التوزيع التي تحدث عن طريق الهدايا الشخصية والإجراءات. تبدو فكرة المهنية الرعاية الاجتماعية تشمل الاستحقاقات للموظفين المقدمة ك ينافي، الامتيازات التي هي بديلاً للأجور، والواجبات المفروضة على أصحاب العمل بالدولة (مثل الشيكات سلامة أو قانونية مرضية مدفوعة الأجر)، والخاص التأمين (مثل التأمين الصحي بوبا، أو المعاشات التقاعدية الخاصة) التي يمكن تناول الأفراد وكذلك الشركات. في وصف دور الدولة، Titmuss يمر على قضايا أخرى. أعمال الدولة لإعادة توزيع الموارد في عدد من الطرق. أنها توفر الخدمات الاجتماعية المباشرة، ولكن كما يقدم الخدمات غير المباشرة–مثل تبادل العمالة، ومراكز لتقديم المشورة والتثقيف الصحي–مساعدة الأفراد على إدارة شؤونها بنفسها دون أن يعطي بالضرورة المساعدة المادية. توزيع الموارد من خلال عملية قانونية–من خلال التعويض عن الضرر، بإنشاء وإنفاذ الحقوق الفردية،

وعن طريق إنشاء إطار لتنظيم الرعاية الاجتماعية. من خلال نفوذها في الشؤون الاقتصادية، فإنه يمكن زيادة رفاه الأفراد و المجموعات.

وتقدم نموذجا بديلاً من أشكال تقديم الرعاية الاقتصاد المختلط للرعاية التي اقترحها القاضي كين، المعروف باسم رعاية التعددية. ينظر القاضي في الطرق المختلفة التي على تمويل وإنتاج خدمات الرعاية الاجتماعية قد تقدمها منظمات مختلفة. (القاضي، كناب، ١٩٨٥) الجدول التالي تطور أفكاره الأولية. ويساعد هذا النهج التأكيد على التنوع في الممارسة لمصادر وقنوات للرعاية الاجتماعية في المجتمع.

الجدول 6.1: الاقتصاد المختلط للرعاية الاجتماعية

الشؤون المالية	إنتاج			
	عام	القطاع الخاص	المنظمات الطوعية	غير رسمية
عام	دائرة الصحة الوطنية التعليم الحكومي	منازل خاصة لكبار السن	خدمات الوكالة المفوضة	الكفالة
الشركات الخاصة	رعاية البحوث الجامعية	الرعاية المهنية	المؤسسات الخيرية	
القطاع الخاص التعاوني	المعاشات الشخصية	المجتمعات الصديقة	مجموعات المساعدة الذاتية	
رسوم للمستهلكين	الرعاية المنزلية للمسنين	الصحي الخاص	الإسكان أسوكايتيون الإيجارات	التربوي
التبرعات	أصدقاء مستشفى	شراء الخدمات من قبل.vol.orgs	العقل المأوى	الرعاية الأسرية

هذا بوضوح الآثار الرئيسية للدور الدولة. الدولة لا تعمل في عزلة؛ بدلاً من ذلك، فإنه يعمل بالاشتراك مع عدد من المنظمات غير القانونية.

كاوسون يحدد ثلاثة نماذج مثالية لنشاط الدولة (١٩٨٢، ch.7). في المرحلة الأولى، يسهل الدولة توفير القطاع الخاص، من خلال إنشاء الإطار القانوني الذي ينظم النشاط في السوق. النموذج الثاني البيروقراطية: يوجه نشاط الدولة، ويوفر الخدمات نفسها بشكل مفصل. ثالثا، الدولة قد المساومة والتفاوض مع العديد من المنظمات من أجل أحداث تغييرات. دور الدولة فيما يتعلق بالرعاية في هذا النموذج هو تشجيع وتمكين التطورات في تقديم الخدمات. التزام الدولة بتوفير الرعاية في الممارسة يحتوي على عناصر من كافة الأدوار الثلاثة. في بريطانيا، الدولة ينظم سوق القطاع الخاص في مجالات مثل الخاص استئجار السكن أو التربوي. وهو يعمل على تقديم خدمات مباشرة في مجال الرعاية الصحية والتعليم. أنها أيضا، في الواقع، يدخل في التفاوض والمساومة مع المجموعات ذات المصلحة في مجالات مثل المعاشات التقاعدية المهنية، الأجور المساومة في القطاع العام أو مخططات المدينة الداخلية الشراكة.

وتعني عبارة تدخل الدولة أن الدولة على نحو ما يأتي من خارج المجتمع، بينما في الواقع وهما لا ينفصلان. يجب أن تتبع النقاط رين (١٩٨٣) أن الدولة يمكن أن تنظيم القطاع الخاص–الذي هو، إنشاء قواعد القطاع الخاص، كما هو الحال، على سبيل المثال، في إصدار التراخيص لبيوت التمريض. قد الولاية القطاع الخاص، يوعز لأداء مهام معينة. مثال على هذا هو "تدفع تكسب"، إدارة الضرائب واشتراكات التأمين الوطني بأرباب العمل. ويحفز الدولة أنواع معينة من الحكم، مثلاً بتقديم بعض النقوش الضرائب والحوافز.

عادة المؤسسات الخيرية التمتع بامتيازات ضريبية كبيرة. وقد يدعم القطاع الخاص، بالتعهد بانقاذها ماليا في حالة الصعوبات: ضمان من هذا النوع قد أعطيت للمعاشات التقاعدية المهنية في بريطانيا. تقديم الدعم، في الممارسة العملية، يذهب أبعد من ذلك؛ كما يشير الجدول الاقتصاد المختلط للرعاية الاجتماعية، يستخدم توفير التمويل من الدولة إلى حد أن يصبح من الصعب فصل نشاط الدولة والقطاع الخاص في أي معنى مفيد.

وهذا يعكس بوضوح على فكرة دولة الرعاية في الممارسة العملية. أفكار دولة الرعاية وجمعية رعاية تميل إلى إعطاء الانطباع بأن شبكة مريحة وشاملة للحكم. مبدأ دولة الرفاه

مهم، لأنه يدفع المحاولات الرامية إلى ضمان أن خدمات تلبي احتياجات الجميع. ولكن الواقع هو أكثر هودج–podge من مختلف المنظمات المعنية بتوفير الرعاية، وفيها مؤسسات الدولة تلعب دوراً رئيسيا. ويعكس هذا، بدوره، على القيم المرتبطة برعاية الدولة. كبح جماح يقول أن القيم والمبادئ تؤثر على تقديم الخدمات، بل أن العكس الصحيح–تغير بنية الخدمات المبادئ التي تؤثر في السياق في القيم التي تتشكل والطرق التي تفسر المشاكل. وهناك حجة قوية ليكون على هذا الموقف. القيود غريبة على فكرة الرعاية الاجتماعية وتحديد دولة الرعاية مع هذا نوع الخدمات التي تطورت في بريطانيا وفي أماكن أخرى، علاقة الدولة بالمجتمع، وجميعها مكيفة بالتجربة التاريخية؛ ويعتمد فهم لتطبيقها على الأقل قدر على وصف لما يحدث في الواقع كما هو الحال في تحليل المبادئ والنظريات الاجتماعية الرعاية الاجتماعية.

oberkandl.com